

أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة - حالة الجزائر -

The importance and role of Islamic instruments in financing the public budget deficit - the situation of Algeria -

بن خالد فيضيل^{1*}، أكرام ناوي²، دوش ليلي³
Benkhaldi Fodil¹, Ikram Naoui², Douch Leila³

¹ كلية العلوم الاقتصادية، تسيير، و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)

² كلية العلوم الاقتصادية، تسيير، و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)

³ كلية العلوم الاقتصادية، تسيير، و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، (الجزائر)

الاستلام : 2019/11/12 ؛ تاريخ المراجعة : 2019/11/15 ؛ تاريخ القبول : 2019/12/01

الملخص: تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكلة العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة. وتعد هذه المشكلة على المستوى العالمي، وفي ظل التوجه العالمي نحو الصناعة الإسلامية بصفة عامة والصكوك الإسلامية بصفة خاصة، جاء هذا البحث ليلسط الضوء على التصكيك الإسلامي كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر كبديل لتمويل التقليدي.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة، الصكوك الإسلامية، المالية الإسلامية.

تصنيفات JEL : G00، H62

Abstract: Both developed and developing countries face a public budget deficit problem that means overspending public revenues. This problem is considered on the international level and considering the international tendency towards the Islamic industry in general and the Islamic instruments, this research has come to highlight the Islamic tendency as a tool for financing the public budget deficit in Algeria as an alternative to traditional finance.

Keywords: the deficit of the public budget, Islamic instruments, Islamic finance.

JEL Ratings : H62, G00

*-المؤلف المرسل: بن خالد فيضيل، البريد الإلكتروني: benkhaldifodil@yahoo.fr

تمهيد:

يعد عجز الموازنة العامة، من بين المشاكل التي تواجه معظم الدول، خاصة مع التزايد المستمر للنفقات ونقص الموارد، ومنه يعبر العجز الموازني عن تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة، كما أن هناك العديد من الوسائل التقليدية التي تتبعها الدولة من أجل تمويل هذا العجز منها المديونية سواء الداخلية أو الخارجية وكذلك التمويل الغير تقليدي المتمثل في طبع النقود، إلا أن لها مساوئ وأثار سلبية قد تضر بالإقتصاد على المدى البعيد، وعليه كان لابد من التوجه إلى وسائل وأساليب جديدة مستمدة من صيغ التمويل الإسلامي التي تقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر.

كما شهدت المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة تطورا في جميع أنحاء العالم، ومع تزايد الطلب العالمي على الصكوك الإسلامية كأحد الأدوات المالية الإسلامية التي تستخدم في العمليات التمويلية والاستثمارات وفي المشاريع الضخمة التي تتطلب أموال معتبرة كمشاريع البنى التحتية وكذلك استخدامها في تمويل عجز الموازنة.

ومنه جاء هذا البحث ليلسط الضوء على التصكيك الإسلامي كأدوات لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر كبديل لتمويل التقليدي.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للصكوك الإسلامية أن تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر؟

أهمية الدراسة

في ظل التطورات السياسية والإقتصادية لا بد من تطوير أسس تخطيط وإعداد الموازنة لتواكب التطورات وتكون ليست فقط خطة مالية معتمدة لفترة قصيرة الأجل، من هنا تتبع أهمية الدراسة التي تعتبر مساهمة جادة باقتراح عدد من الآليات لمعالجة العجز المالي عن طريق ما يسمى بالصكوك الإسلامية.

أهداف الدراسة

نظرا لتعدد المشاكل التي تواجه القطاع الحكومي في دولة الجزائر من خلال الإعتماد على الجباية النفطية لتمويل الموازنة العامة، في الوقت الذي قامت فيه العديد من الدول في العالم العربي والعالم الإعتماد على الصيرفة الإسلامية، كان لابد من الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال لذلك تهدف الدراسة إلى دراسة أسباب عجز الموازنة وطرق تمويلها عن طريق الصكوك الإسلامية.

منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، فإن الأسلوب المناسب لهذه الدراسة هو الأسلوب الوصفي التحليلي، ، لغرض دراستها و تحليلها بشيء من التفصيل.

I. مفهوم عجز الموازنة العامة

I - 1 تعريف عجز الموازنة العامة

- يعرف عجز الموازنة العامة بأنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة¹.

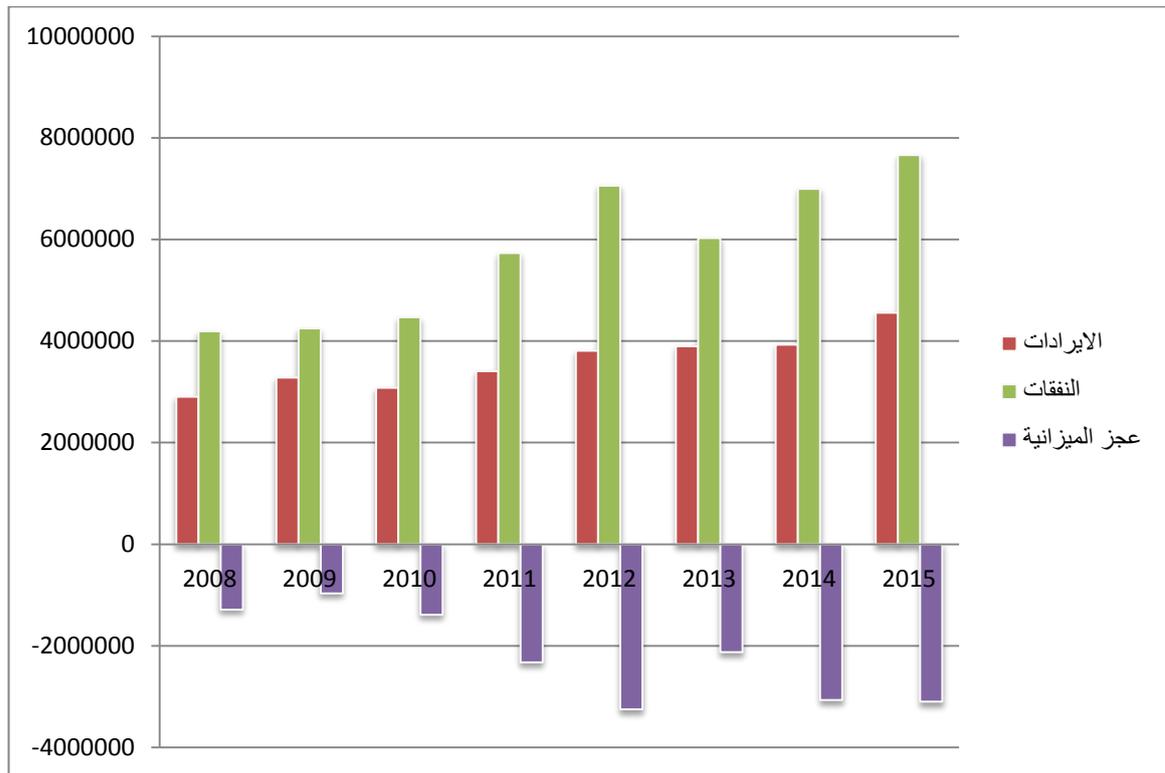
- وثمة مفاهيم عدة للعجز فقد عرف صندوق النقد الدولي العجز الكلي بأنه المفهوم الذي يركز على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة، في حين حدد مفاهيم العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية أي أنه ينحصر في الموازنة العامة الجارية².

- ومن جانب آخر يعرف العجز الهيكلي بأنه الحالة التي تشير إلى استمرار العجز المالي لسنوات متتالية بصورة مستمرة. فيما يشير العجز المقصود أو المنظم إلى سلسلة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة عند تعرض الإقتصاد إلى أزمة كساد اقتصادي ناتجة عن تدهور في حجم الطلب الفعال مما يدفع الحكومة إلى زيادة إنفاقها وتخفيض ضرائبها فيتولد العجز المقصود.

I - 2 عجز الموازنة العامة في الجزائر

تشهد إيرادات الجزائر من الطاقة تراجعاً حاداً منذ أواخر سنة 2014 حيث بلغ 50% عام 2015 لتصل إلى 34 مليار دولار، مما أجبر الحكومة على اعتماد خطة تقشف مست العديد من المكتسبات الإجتماعية في موازنة 2016، كما تسببت في إلغاء العديد من المشاريع الحكومية، والشكل التالي يوضح عجز الموازنة منذ سنة 2008 إلى سنة 2015.

الشكل (1): عجز الموازنة 2015-2008



المصدر: من اعداد الباحثين معتمدين على احصائيات وزارة المالية

بلغت الإيرادات النفطية 2273.49 مليار دينار في سنة 2015 مقابل 3388.4 مليار دينار في 2014 مع إيرادات مدرجة في الموازنة مقدرة بـ 1722.94 مليار دج مقابل 1577.7 مليار دينار في 2014 بزيادة 550.5 مليار دينار مقابل 1810.6 مليار دينار في 2014 وكشف قانون مالية 2016 عن توجه "اضطراري" للحكومة، أمام توقعات استمرار تدني أسعار المحروقات والعائدات، فقد انخفضت النفقات المقدرة بـ 7984.2 مليار دينار بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. ولجأت حكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، منها مشاريع ترامواي ومستشفيات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية، مع فرض رخص الإستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

كما قامت الحكومة بتجميد رصيد صندوق ضبط الإيرادات، الموجه عادة لتغطية العجز المتوقع في الموازنة العامة، عند مبلغ 840 مليار دينار حتى نهاية ديسمبر 2016.

وكان قانون المالية 2017 قد ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل الإمتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة لتراجع فائض الجباية النفطية منذ السداسي الثاني لسنة 2014.

يشار إلى أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات بلغ 2072.5 مليار دينار (أي نحو 15 مليار دولار) نهاية 2015 مقابل 4408.5 مليار دينار نهاية 2014 أي ما يمثل تراجعاً بنسبة 120% ورصد نهائياً سنة 2017.

يذكر أن الجزائر أنجزت موازنة 2017 على أساس سعر 50 دولاراً لبرميل النفط بدلا من 37 دولاراً الذي كانت تعتمد عليه حتى عندما فاق سعره 100 دولار لتقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي يمول العجز في الموازنة العامة وتضمنت الموازنة زيادة الضريبة على القيمة المضافة من 17% إلى 19% ومن 7% إلى 9% وكذلك الرسوم على العقارات والوقود والتبغ، كما تم استحداث رسم على الأجهزة الكهربائية التي تستهلك الكثير من الطاقة.

أما النفقات فتم تحديدها بـ 62 مليار دولار، منها 14 مليار دولار لدعم أسعار المواد الاستهلاكية والسكن والصحة. وتظل ميزانية الدفاع الأكبر حجماً، وخصص لها 10 مليارات دولار، تتبعها التربية والتعليم العالي بنحو 9.5 مليار دولار لكل منها، ثم الصحة والداخلية 3.5 مليار دولار لكل منه.

حيث تتولى السلطة التنفيذية بعملية تنفيذها، غير أن هذه الأخيرة قد تخرج عن الحدود التي رسمتها السلطة التشريعية في إجازتها عناصر النفقات والإيرادات العامة، وهنا تبدو أهمية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة، وذلك حرصاً على التأكد من حسن إدارة الأموال العمومية من جهة ومن خلال التنفيذ القانوني لعناصر الموازنة والحد من التلاعب بالمال العام من جهة أخرى، مما يجتم إتباع أساليب رقابية جديدة تكون فعالة وتتماشى مع الإصلاح الموازني القائم على النتائج³.

I-3 إصدار سندات الخزينة :

* القرض السندي

تصدر الحكومات السندات من أجل تمويل عجز الموازنة العامة، وذلك لتمويل المشروعات القومية الكبيرة، وتمويل المشروعات الاقتصادية التي تدر ريعاً يغطي قيمة السندات، وبناء الجامعات والمدارس والمستشفيات، كما يمكن اللجوء إليها من أجل إعادة بناء المشروعات التحتية والحيوية التي تتضررت في ظروف الحرب. وعادة ما يكون استحقاق هذه السندات طويل الأمد.

ومن بين الإجراءات المعلن عنها من طرف الحكومة من أجل رفع المداخيل وعدم اللجوء للمديونية الخارجية، تم إنشاء القرض السندي من أجل النمو الاقتصادي لمدة اكتتاب بستة أشهر مع سندات بمعدلي فائدة محددة طبقاً لفترة السداد. مدة سداد 3 سنوات بسعر فائدة 5 بالمائة ومدة سداد خمس سنوات بسعر فائدة 5,75 بالمائة ويندرج القرض السندي ضمن مجموع الموارد الداخلية التي تحوزها الدولة.

حيث أكدت الحكومة أنه تم جمع 568 مليار دج منذ إنطلاق عملية القرض السندي من أجل النمو الاقتصادي في 17 افريل إلى غاية 16 أكتوبر 2016، أي ما يعادل 5 ملايين دولار.

* العراقيل التي تواجه القرض السندي

رغم الميزات العديدة التي يتميز بها القرض السندي، إلا أن هناك العديد من المساوئ المرتبطة باختياره تتمثل في الآتي:

- هناك العديد من الآثار السلبية الناجمة عن التوسع في تمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق طرح أذونات الخزنة قصيرة الأجل، والسندات الحكومية طويلة الأجل، إذ إنه يؤدي إلى تصاعد حجم الدين العام الداخلي وتساعد أعباء خدمة هذا الدين؛ مما يشكل الضغط على الموازنة العامة.⁴

- عدم تمكن المصارف الإسلامية من توظيف الأموال الفائضة لديها في شراء سندات الدين العام، إذ أن المبادئ التي تستند إليها تمنعها من توظيف أموالها في شراء سندات الدين العام، لأنها تمنح الممول عائداً ثابتاً بغض النظر عن النتائج المالية للمشروعات الممولة، ومن ثم سيتم استبعاد المصارف الإسلامية من المشاركة في تمويل خطط التنمية.

- ان سعي الحكومة لخلق موارد بديلة عن النفط أمر محبوب ومطلوب، إلا أن القرض السندي يتضمن نسبة فائدة، وهذا مايرفضه المواطنين حيث تعتبر الفائدة ربا ومحرمه شرعا.

لذا لماذا لا تلجؤ الحكومة الى إطار قانوني للصناعة المالية الإسلامية، والتي باتت صناعة عالمية تقرأها دول عظمى، إلى جانب ترغيب صندوق النقد الدولي فيها حيث يكمن الحل في إيجاد الأدوات القانونية من خلال مراجعة قانون القرض والنقد، من أجل السماح للمؤسسات المصرفية الجزائرية باعتماد المنتجات الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية، والصناديق الاستثمارية الإسلامية، والبنوك الإسلامية وغيرها.

II- الإطار المفاهيمي للصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية أحد منتجات الهندسة المالية الإسلامية، فهي من الأدوات المهمة التي تمثل بديلا عن السندات، فالصكوك الإسلامية تمثل الإطار التمويلي الذي يمكن الإعتماد عليه في بناء الدولة. كما يمكن اعتبارها جزءا أساسيا من صناعة التمويل الإسلامي فقد قامت العديد من الدول باصدار صكوك وبشكل واسع وعلى رأس هذه الدول ماليزيا والسعودية والإمارات وتركيا وقطر والأردن بالإضافة الى بعض الدول الاوربية والولايات المتحدة الأمريكية.⁵

II- 1 مفهوم الصكوك الإسلامية:

- تعرف الصكوك الإسلامية أو ما يطلق عليها بمصطلح "السندات الإسلامية"⁶.
- على أنها شهادات أو وثائق "أوراق مالية" اسمية أو لحاملها، متساوية القيمة، تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أو أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية، أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة، عند اصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكتتاب فيها، ويشترك حملتها في صافي أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول، ما لم تمثل نقدا أو دينا محضا، ولا تمثل الصكوك دينا لحاملها في ذمة مصدرها، ويعتمد اصدارها على عقد من العقود الشرعية.⁷

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها عبارة عن "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الإكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله."⁸
ويمكن القول بأن الصك الإسلامي عبارة عن: وثيقة مالية متساوية القيمة، تصدر وفق عقد شرعي، تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات قائمة فعلا، أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الإكتتاب.

وتتم عملية التصكيك من خلال قيام مؤسسة ما بتجميع أصولها غير السائلة وتحويل ملكيتها إلى جهة أخرى (صندوق أو مؤسسة)، تقوم بإصدار صكوك تساندها تلك الأصول وبذلك تتيحها للتداول في أسواق الأوراق المالية، بعد أن يتم تصنيفها ائتمانيا، وكذلك بعد خضوعها لعدد من الإجراءات الفنية.⁹

ومن خلال ما سبق يمكن ان نلخص خصائص الصكوك في التالي¹⁰:

- الصكوك وثائق اسمية أو لحاملها، تصدر بصفات متساوية القيمة لإثبات حق مالكيها فيما تمثله من حقوق في الموجودات والمنافع الصادرة مقابلها.
- يشترك حامل الصكوك في الأرباح بنسبة متفق عليها ومحددة في نشرة الإصدار، ويتحمل نصيبه من الخسائر بقدر قيمة الصك فقط، وله الحق في ناتج التصفية.
- تخصص حصيلة الإكتتاب فيها للإستثمار في مشاريع أو أنشطة تتفق مع الشريعة الإسلامية وعادة يتم تحديدها مسبقا.
- تصدر بعقد شرعي وضوابط شرعية بين أطرافها ويحدد العقد شروط تداولها وإدارتها.
- تعتمد قابليتها للتداول على ما يمثله الصك من ملكية في الأعيان أو المنافع أو الخدمات أو الحقوق المالية، وعلى صحة وشرعية العقود المستخدمة معها.
- تصدر الصكوك على شكل أوراق مالية، ويقع إصدارها بناء على أساس أحد عقود فقه المعاملات وضوابطها الشرعية.
- لا تمثل الصكوك ديناً لحاملها على مُصدرها.

وتأسيساً لما سبق نجد أن الصكوك تختلف عن السندات الربوية كونها حصة شائعة في الأعيان المصككة المدرة للربح، أما السند فهو قرض في ذمة مصدره، حامله لا يتأثر بنتيجة أعمال الشركة المصدرة ولا بمركزها المالي، بخلاف مالك الصك الذي يتأثر بنتيجة الأعمال ويشارك في تحمل المخاطر فله الغنم وعليه الغرم، وبالنسبة للفرق بين الصكوك والأسهم فيتجسد في أن الصك أداة تمويل خارج الميزانية، بينما السهم حصة مشاعة في رأس مال الشركة، فحامل الصك ممول بينما مالك السهم شريك في رأس المال، وللصك تاريخ استحقاق على عكس السهم.¹¹

II - 2 أنواع الصكوك الإسلامية :

الصكوك لها أنواع عديدة، ويمكن توليف مختلف الصيغ لإبتكار صيغ جديدة بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وقد ذكرت هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منها أربعة عشر نوعاً، غير أن الصكوك الأكثر انتشاراً يمكن حصرها في الأنواع التالية:

- **صكوك الإجارة**: صكوك الإجارة تتعلق بالأعيان والأصول المؤجرة، وتحمل قيمة متساوية، ويصدرها مالك العين (مالك الموجودات) المؤجرة أو وكيله. ومقصود المعاملة هو بيع العين المؤجرة عن طريق الصكوك ليصبح حاملوها هم ملاك الأصل وكذلك المستفيدون من ريع تأجيرها، بقدر أنصبة الصكوك التي يحملها كل واحد في الأصل المؤجر.⁸
- **صكوك المضاربة**: وهي "أوراق مالية تعرض للإكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر) ، ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال." وتأخذ صكوك المضاربة العديد من الصور كصكوك المضاربة المطلقة، صكوك المضاربة المقيدة وصكوك المضاربة المستردة بالتدرج وصكوك المضاربة القابلة للتحويل.
- المصدر لتلك الصكوك هو المضارب، والمكاتبون فيها هم أرباب المال، وحصيلة الإكتتاب هي رأس مال المضاربة، وبملاك حملة الصكوك موجودات المضاربة والحصة المتفق عليها من الربح لأرباب المال، ويتحملون الخسارة إن وقعت. ويجوز تداول صكوك المضاربة بعد قفل باب الإكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع، أما قبل بدء النشاط فتراعى ضوابط التصرف في النقود (الصرف) في حال بيع الموجودات بثمن مؤجل فتراعى ضوابط بيع الدين.¹²
- **صكوك المشاركة**: هي "عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار."

ولصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة وصكوك المشاركة في مشروع معين والإدارة لمصدرها، وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الإدارة لجهة أخرى.

المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين والمكتتبون هم الشركاء في عقد المشاركة، وحصيلة الإكتتاب هي حصة المكتتبين في رأسمال المشاركة، ويملك حملة الصكوك موجودات الشركة بغنمها وغرمها، كما تتحدد آجال صكوك المشاركة بالمدد المحددة للمشروع محل عقد المشاركة، ويستحق حملة صكوك المشاركة حصة من أرباحها بنسبة ما يملكون من صكوك، وتوزع الخسارة عليهم بنسبة مساهمتهم.

• **صكوك الإستصناع:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لإستخدام حصيلة الإكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك، فهي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء أو مبنى صناعة أو آلة معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة الصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمنا لهذه الصكوك إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمان البيع¹³.

II - 3 أهمية التصكيك بالنسبة للإقتصاد الكلي :

- تكمُن أهمية الصكوك الإسلامية بالنسبة للإقتصاد الكلي في عدة نقاط نذكر منها :¹⁴
- تزيد عمليات التصكيك من درجة تعميق السوق المالية بالبلاد؛
 - تساعد عملية التصكيك في نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحاجة إلى استثمارات إضافية؛
 - تساعد عمليات التصكيك في تقليل درجة سيطرة الجهاز المصرفي كمزود وحيد للتمويل؛
 - مساندة التغيرات الدولية الحاصلة في سوق التمويل بغرض إرضاء المستثمر المحلي بدلا عن انتقاله لإستهلاك هذه الخدمات في الخارج وتأثير ذلك على ميزان العمليات الرسمالية؛
 - إتاحة فرص هائلة لسداد العجز في موازنة الدولة بتوفيره موارد حقيقية غير مؤثرة سلبا على المستوي العام للأسعار، وبالتالي تمكينها من تمويل مشروعات التنمية الأساسية بصورة غير مكلفة؛
 - من شأن عمليات التصكيك أن تبرر تبني الدول لسياسات نقدية أقل تقييدا للإئتمان بسبب حقيقة مصادر تمويلها، وبالتالي فان السياسات التوسعية تعطي ثقة أكبر في مناخ الإستثمار بالبلاد؛
 - من شأن الإستخدام المكثف لعمليات التصكيك وضع أسسا لبنية التحتية لجعل الإقتصاد المعين مركزا ماليا مرموقا وبأدوات أكثر جاذبية.

III- دور الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة

تستخدم الصكوك الإسلامية في العديد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية في أنحاء العالم، حيث بلغ إصدار الصكوك الإسلامية خلال الأعوام 2005-2008 زهاء 40 مليار دولار من قبل مؤسسات مالية إسلامية في الشرق الأوسط وآسية، وبعض المؤسسات المالية غير الإسلامية مثل البنك الدولي.¹⁵

كما يمكن للحكومة الإستفادة من إصدار الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة، وذلك من خلال: بناء المطارات والسدود والجسور، وبناء المدن السكنية. وتعد الأردن أول دولة أدخلت قانون الصكوك الإسلامية عام 1981، تلتها ماليزيا عام 1983، وتعد تجربة إصدار الصكوك تجربة رائدة في كل من ماليزيا والسودان.

III - 1 إصدار الصكوك الإسلامية :

إن الإستثمار في الصكوك الإسلامية يدخل في صيغ المشاركة بخطط الأموال بقصد تحقيق الربح، ويكون رأس المال فيها مقسماً إلى أجزاء متساوية يسمى كل منها صكاً، وهناك عدة طرائق لإدارة الصكوك الإسلامية :

- إدارة الصكوك على أساس عقد المضاربة.

- إدارة الصكوك على أساس عقد الوكالة.

- إدارة الصكوك على أساس المشاركة.

وهذا البديل يتمتع بالعديد من الميزات لعل أهمها¹⁶ :

أ- مشاركة الجهات العامة والخاصة كلّها في تمويل خطط التنمية.

ب- إمكان مشاركة كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية في توظيف أموالها في شراء الصكوك الإسلامية.

ت- لا يرتب على الدولة (الوكيل أو المضارب) إلتزامات ثابتة تجاه الممولين، ولا تحتاج إلى إعادة سداد، إذ تقوم هذه الصكوك على مبدأ الإسهام في الربح والخسارة ويتم توزيع الربح حسب الإلتفاق، ويتم تحديد نسبته في نشرة الإصدار دون تحديد كمي مسبق أو منسوب إلى القيمة الإسمية للصك، وتوزع الخسارة حسب أسهم رأس المال، بشرط ألا تكون ناتجة عن الإهمال والتعدي والتقصير والمخالفة وغيرها من الشروط التي تتضمنها نشرة الإصدار (فريق معالجة الموازنة العامة)،

يعد هذا البديل الحل الأكثر عدالة من جهة طريقة توزيع الأرباح والخسائر الناجمة عن تشغيل المشروعات التنموية، ويضمن توزيعاً عادلاً لمنافع تشغيل هذه المشروعات، للجهة الممولة الحق

في الحصول على حصة متفق عليها من الأرباح المحققة، فضلاً عن أنّها تتحمل جزءاً من الخسائر التي قد تحدث، وذلك بالتناسب مع نسبة مشاركتها في التمويل.

ومن الجدير ذكره أن أحد أهداف المصارف الإسلامية يتمثل في "جذب الأموال المدخرة المعطلة عن العمل من أيدي الناس وتجميعها، وتوجيهها إلى العمليات الإستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأمة الإسلامية".¹⁷

وإن اتباع هذا البديل في السودان أدى إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة في الدولة، وتحويل هذا العجز إلى فائض، كما أدى إلى امتصاص السيولة الزائدة لدى الجهات الممولة.

إن التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، تؤكد قدرتها على تمويل المشروعات التنموية الكبرى، مثل: مشروعات الطاقة والبتروال والغاز الطبيعي، ومشروعات التشييد والإعمار العقاري الكبرى، فمثلاً: لجأت دولة قطر ودولة الكويت إلى الصكوك الإسلامية لتمويل مشروعات الطاقة، وتعد ولاية ساكسوني- أنحالت الألمانية أول ملتزم سيادي يصدر صكوكاً إسلامية في بلد غير إسلامي بحجم (100) مليون يورو.¹⁸

III - 2 دور الصكوك الإسلامية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر

وتعد الجزائر من الدول القليلة التي لم تفتح الباب على هذه التقنية من التمويل، على الرغم من الحاجة الملحة والماسة للتمويل وتقليل العجز في الموازنة الذي يزداد بحدة من جراء الأزمة المالية والإقتصادية التي تطل برأسها منذ 2015. رغم المزايا التي توفرها مثل هكذا منتجات، حيث تمنح حلولاً متميزة لجمع الإدخار واستخدام هذه المدخرات في برامج التنمية، وتوفير الصكوك المالية الإسلامية، قنوات جديدة تتوافق مع قناعات الناس السائدة في المجتمع، فضلاً عن الحصول على عائد مجزي بعيداً عن معدلات الفائدة التقليدية، إضافة إلى كون مخاطر الصكوك أقل مقارنة مع أدوات الدين التقليدية لكونها تكون في العادة محمية بأصول حقيقية.

ويمكن أن تمنح هذه الصكوك المتلائمة مع الشريعة التي وضعتها الحكومة على أجندة قراراتها العاجلة، الحلول المناسبة للحكومة لإستعادة الأموال المتداولة خارج الدائرة الرسمية، والتي عجزت في استقطابها رغم التدابير السابقة، ويمكن للصكوك الإسلامية أن تحشد مليارات الدولارات النائمة في السوق الموازي أو التي يتم تداولها خارج الدائرة الرسمية، مما يسهم في تعزيز الناتج الداخلي الخام خاصة هذه الفترة الصعبة.

ويمكن أن توفر الصكوك حلا لجمع مدخرات ملايين الأسر الجزائرية التي ترفض حاليا التعامل مع البنوك التقليدية، كما تمكن الحكومة من تخفيف الضغوط المتعلقة باللجوء إلى مؤسسات الإقراض الدولية، وتوفر من جانب آخر تمويلات بالعملة المحلية للمشاريع المبرمجة أفضل من تأجيل إطلاقها لما يخلفه ذلك من مخاطر ومنها خفض الوظائف بداية من 2017 كنتيجة لتراجع السيولة بسبب انخفاض أسعار النفط.

ودعا خبراء ومصرفيون، الحكومة إلى تحويل القرض السندي بدون فائدة، إلى صكوك سيادية وفق الشريعة الإسلامية. والتي تعد أحد أهم آليات الصيرفية الإسلامية وأكثرها تداولاً عبر العالم، ويكون هذا الإطلاق بمثابة الإنطلاقة الفعلية للتعاملات المالية الإسلامية التي تحضّر لها السلطات منذ مدة.

ان ضرورة استعمال الموارد المالية التي يقدرها المختصون بنحو 40 مليار دولار متداولة خارج الأطر الرسمية، وهو ما يجنب الجزائر اللجوء إلى السوق الخارجية للإستدانة، أن آليات الصيرفة الإسلامية تلعب دورا في المالية الإسلامية على غرار الصكوك التي تعد أداة كبيرة لتطوير الإقتصاد، وتشكل الخيار الأنسب لإستقطاب الأموال المكدسة في البيوت، والتي قد تفقد قيمتها الإسمية مع الوقت، وبالمقابل يمكن أن تستغل في مشاريع تعود بالفائدة على الإقتصاد والشركات والمواطن.

III - 3 توسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر

هناك عدة عوامل مساعدة على توسيع نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر، ومنها تزايد الطلب على هذا النوع من التمويل، رغبة المواطنين الجزائريين المتزايدة في تجنب فوائد الربا المتعامل بها لدى البنوك الكلاسيكية، وأكد خبراء الإقتصاد الإسلامي أن الجهاز المصرفي الجزائري قابل لإستيعاب المعاملات المصرفية الإسلامية من الناحية النظرية. ومنه أضحي توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، مع رغبة الحكومة في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة خارج الحلقة الرسمية، خاصة وأن التعامل وفق هذه الصيغة أضحي أكثر من ضروري بالنظر لتراجع مداخيل الدولة من العملة الصعبة وعزوف الكثير من الجزائريين على وضع أموالهم بالبنوك مما أفقد هذه الأخيرة جزءا كبيرا من سيولتها التي فشلت الدولة في استعادتها من خلال التحفيز التي بدأت فيها منذ عامين .

كما تعرف المصارف الإسلامية في الجزائر رغم انحصار مجال نشاطها ومحدودية تواجدتها في سوق المال الجزائرية، تهافتا كبيرا على خدماتها مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث يتزايد اهتمام المواطن الجزائري يوما بعد يوم بالمصرفية الإسلامية، وهو ما تبرزه الطلبات المتزايدة على الخدمات البنكية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية مغلقة على ما يبدو أمام تكاثر مثل هذا النوع من المصارف.

وقد فتحت الجزائر المجال أمام هذا النوع من المصارف من أجل النشاط والمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني، فكانت الإنطلاقة مع بنك البركة الجزائري الذي تأسس بتاريخ 6 ديسمبر 1990، وهو يُعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو (بنك السلام)، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية.

III - 4 تضييقات وعوائق إدارية تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر

ورغم الإقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية، إلا أن البنوك التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من العقبات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها، ولعل من أبرزها الإفتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهلة للعمل في هذه المؤسسات. ولعل أهم إشكالية تواجه البنوك، هي النقص الكبير في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط الصيرفة الإسلامية، حيث تعاني معظم المؤسسات البنكية من هذا النقص. كما أن كثيرا من البنوك الإسلامية عبر العالم تقوم عادة باستحداث لجنة تضم رجال دين للنظر في مدى تطابق منتجاتها المصرفية مع الشريعة، قبل التأشير لطرحها على الزبائن.

الخلاصة

إن اعتماد الجزائر على الصكوك الإسلامية، أفضل وأنجع لها من الإعتماد على القرض السندي أو التمويل الغير تقليدي أو الإستدانة الخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة أو تمويل المشاريع الإقتصادية، مع ضرورة المضي نحو تعميم الصيرفة الإسلامية، وذلك بعدما عرفت إقبالا كبيرا ونجاحا بالبلدان الآسيوية والأوروبية، كما أن الصكوك تعتمد على عامل المراجعة وليس الفوائد الربوية. وهي صيغة من الصيغ المستعملة لتمويل المشاريع الحكومية الكبرى، على غرار البلدان الآسيوية التي تتعامل بها بكثرة. إن الصكوك تساهم في تنوع المنتجات المتواجدة في السوق المالية ومن شأنها تنشيط السوق التي لم تنمو بما يتناسب وحجم المعاملات، في حين تسمح بالتصرف بكل حرية في البيع والإيجار مقابل أرباح وليس فوائد. وعلى الحكومة الجزائرية أن تتخذ قرارات قانونية لتطوير وتوسيع نشاط الصيرفة الإسلامية. التوصيات:

- الإستفادة من الصكوك الإسلامية لجذب الأموال المكتنزة.
- استخدام الصكوك الإسلامية في تمويل الإستثمارات والمشاريع الكبرى المجمدة في الجزائر.
- استخدام الصكوك الإسلامية بدلا من السندات الخزينة والتمويل الغير تقليدي.

المراجع و الاحالات :

- ¹ سالم، د. منال عبد الله، (2011 / 11/5)، العجز في الموازنة العامة وآثارها، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الرسمي لجامعة عدمه، كلية الاقتصاد <http://friends4ever100.mam9.com/t2772-topic> (تاريخ الزيارة 2019/10/12).
- ² صندوق النقد الدولي، معهد صندوق النقد الدولي، (1989)، الميزانية والتحليل المالي الكلي، واشنطن، ص 8.
- ³ بن خالد فضيل (2017)، أهمية تحديث الرقابة على العمليات المالية للموازنة العامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 07 (العدد 01)، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص.ص 01-16. على الخط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87235> (تاريخ الزيارة 2019/10/09).
- ⁴ الحاج، حسن، (2007)، عجز الموازنة: المشكلات والحلول. سلسلة جسر التنمية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، السنة السادسة، العدد 63، أيار.
- ⁵ نيفين فرج إبراهيم إبراهيم (13- 14 ابريل 1431 م)، دور الهندسة المالية الإسلامية في توفير التمويل اللازم للاستثمار في مصر، - مؤتمر الاقتصاد الإسلامي {الفلسفة النظام التطبيقات المعاصرة} ، الجزء الأول، - كلية التجارة بنين .جامعة الأزهر، القاهرة.
- ⁶ كمال توفيق خطاب، (2002)، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية و. العمل الخيري، دبي، ص 22.

- ⁷ عبد القادر زيتوني، (2010) التصكيك الاسلامي، ركب المصرفية الاسلامية في ظل الازمة العالمية. ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي، عمان، ص 2.
- ⁸ المعايير الشرعية، (2012) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم 11، صكوك الاستثمار، النامة، البحرين، ص 23.
- ⁹ بالاعتماد على: معبد على الجارحي، عبد العظيم جلال ابو زيد، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية. ورقة بحثية مقدمة الى الدورة التاسعة عشر للمؤتمر الاسلامي، مجمع الفقه الاسلامي الدولي، الإمارات المتحدة، ص 6.
- ¹⁰ فتح الرحمن علي محمد صالح، دور الصكوك في تمويل المشروعات التنموية. ورقة بحثية مقدمة الى منتدى الصيرفة الاسلامية، بيروت، 5114، ص 17.
- ¹¹ صالح مفتاح، ريمة عمري، (2016) الصكوك الاسلامية كأداة لتمويل عجز الميزانية العامة في ظل الازمة النفطية - عرض مقترح - تمويلي لحالة الجزائر - جامعة بسكرة، الجزائر.
- ¹² كمال توفيق خطاب، (3 أبريل 31 -ماي 2009)، الصكوك الإستثمارية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ص 13
- ¹³ قرومي حميد، (16-17/06/2014)، صناعة الصكوك الإسلامية واقع وآفاق، الملتقى الدولي الثالث حول المالية الإسلامية بصفافس تحت شعار دور المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الصكوك الإسلامية والصكوك الوقفية)، ص 06.
- ¹⁴ مرابط نجادو بويرجة معاذ، (12-13/04/2016)، الصكوك الإسلامية كآلية لتفعيل وتطوير السوق المالية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، الملتقى الدولي الثالث حول: اشكالية ادماج المنتجات المالية الإسلامية في السوق المالي الجزائري، ص 10.
- ¹⁵ فريق معالجة الموازنة العامة، (1996) الأدوات المقترحة لتمويل عجز الموازنة العامة. دراسة مقدمة من اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الديوان الأميري، دولة الكويت.
- ¹⁶ العلي، صالح حميد، (2005)، المصارف الإسلامية والمعاملات المصرفية. الطبعة الأولى، سلسلة دراسات اقتصادية إسلامية، منشورات اليمامة، دمشق، سورية.
- ¹⁷ صالح، فتح الرحمن علي محمد، (2008)، دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية. ورقة عمل مقدمة لمنتدى الصيرفة الإسلامية، بيروت، الجمهورية اللبنانية، يوليو..

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بن خالد في فضيل، نوي إكرام و دوش ليلي (2019)، أهمية ودور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية -حالة الجزائر-، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09(العدد 01)، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، ص.ص 85-95. على الخط: